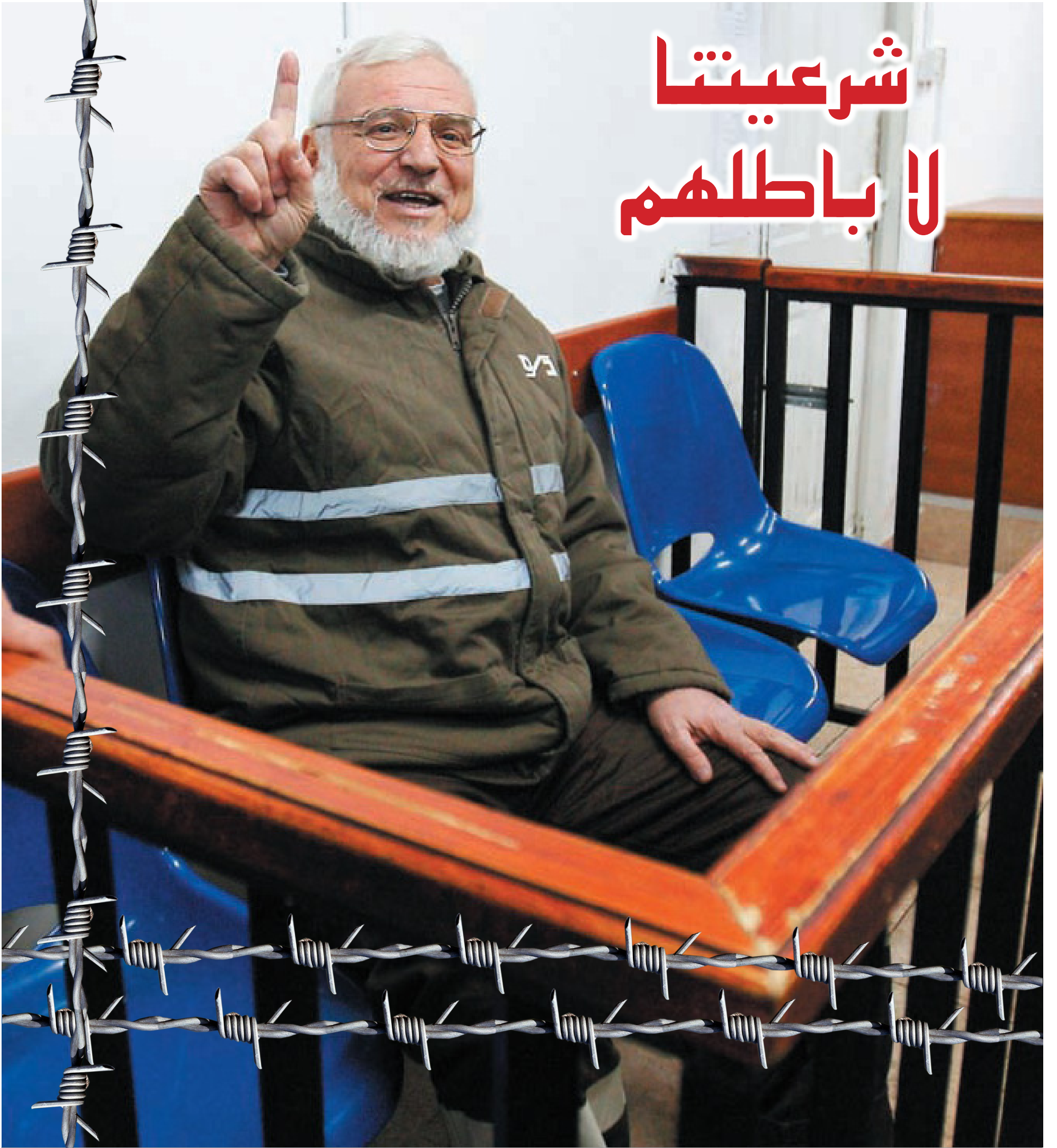


شرعيتنا لا باطلهم





د. دويك: اعتقال لتعطيل المصالحة ومنع انعقاد التشريعي



أكد رئيس المجلس التشريعي المختطف، د. عزيز دويك، أن اعتقاله من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي جاء لتعطيل المصالحة الوطنية واستمراراً في تعطيل عمل المجلس التشريعي.

وقال د. دويك، في رسالة سرّبت من داخل سجن عوفر العسكري: "الاحتلال اعتقلني

لمنع عقد جلسة التشريعي برئاسة، والتي كان من المتوقع عقدها بداية شباط المقبل".

وناشد رئيس السلطة محمود عباس بدعوة المجلس للانعقاد في جلسة عاجلة، وفتح أبواب البرلمان أمام النواب في الضفة الغربية لممارسة عملهم ومناقشة خروقات واعتداءات الاحتلال بحق ممثلي الشعب، واتخاذ الخطوات المناسبة.

النواب الإسلاميون بالضفة وكتل برلمانية ومؤسسات مجتمعية يعتصمون تضامناً مع د. دويك



التحرك العاجل للإفراج عن رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك وإخوانه النواب المختطفين في سجون الاحتلال ووقف خرق الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها أعضاء البرلمان الفلسطيني.

على أرض الواقع وتوحيد الصف الفلسطيني الداخلي لمواجهة الاعتداءات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني ورموزه وقياداته. وناشدت الكتل البرلمانية المؤسسات الدولية بضرورة

نظم النواب الإسلاميون في الضفة الغربية، اعتصاماً تضامنياً مع رئيس المجلس التشريعي المختطف الدكتور عزيز دويك، أمام مقر المجلس التشريعي في مدينة رام الله، بحضور ممثلين عن الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني. وشدد النواب خلال اعتصامهم، على أن الرد الوحيد والأقوى على اعتقال الاحتلال لرئيس المجلس يكون بالسماح للمجلس التشريعي بالانعقاد لمناقشة اعتداءات الاحتلال بحق رموز الشرعية الفلسطينية كرد فعلي طبيعي على تصرفات الاحتلال التعسفية بحق الشرعية الفلسطينية.

وطالب النواب سلطة رام الله ورئيسها محمود عباس بالوقف الفوري للمفاوضات التي أقر أصحابها أنها عبثية والعودة لأحضان الشعب الفلسطيني وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون السلطة. من جهتها، استنكرت الكتل البرلمانية اعتقال الدكتور عزيز دويك، وأكدت في كلمات لها خلال الاعتصام على ضرورة تطبيق تفاهات المصالحة الوطنية فعلاً

بحضور الوفد البرلماني الجزائري رئاسة المجلس تعقد مؤتمراً صحفياً عقب جريمة اختطاف د. دويك

د. بحر يدعو الكتل والقوائم البرلمانية لإفشال المخطط الصهيوني بشل وتعطيل المجلس التشريعي

عزيز دويك رئيس المجلس والعمل على فضح جرائم ومخططات الاحتلال في مختلف المحافل الدولية. وطالب بحر برلمانات العربية والإسلامية والدولية بتحمل مسؤولياتها الكاملة في الدفاع عن نواب الشعب الفلسطيني.

الاجتماع الدولي على المحك

وشدد على أن منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدوله التي تتشدق بالديمقراطية واحترام إرادة الشعوب الآن على محك الاختبار والمصادقية أمام جرائم الاحتلال وآخرها جريمة اختطاف د. عزيز دويك، مضيفاً: "لا معنى ولا قيمة للقيم والمبادئ الديمقراطية التي تحملها وتنادي بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ظل ازدواجية المعايير إزاء الشأن الفلسطيني والصمت الفاضح الذي يبلغ مستوى التآمر المكشوف على مخططات وجرائم الاحتلال". وتابع: "من هنا فإن التصدي لجريمة اختطاف د. عزيز دويك يشكل أقل القليل والخطوة الأولى التي ننظرها من السيد بان كي مون وكل الدول التي تدعي الديمقراطية والدفاع عن حقوق الشعوب والمدخل السليم لتصحيح العلاقة مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية".

دعوة الشعوب للتضامن

ودعا بحر شعبنا الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية إلى الخروج في مسيرات وفعاليات عارمة للتعبير عن غضبها في وجه جرائم ومخططات الاحتلال وتضامنها الكامل مع شعبنا وقضيتنا في وجه الهجمة الصهيونية.



كما دعا الكتل والقوائم البرلمانية في المجلس التشريعي إلى إحباط وإفشال المخطط الصهيوني القاضي باستمرار شل وتعطيل المجلس التشريعي عبر الإصرار على استئناف عمل المجلس التشريعي في شهر فبراير / شباط المقبل وفقاً للتفاهات التي تم إنجازها في إطار حوارات المصالحة في القاهرة مؤخراً. وناشد بحر العالم الحر وكل الجهات المناصرة للقضية الفلسطينية والداعمة للحق الفلسطيني التدخل الجاد في مواجهة جرائم الاحتلال على الأرض الفلسطينية وخصوصاً جرائم اختطاف نواب الشعب الفلسطيني وعلى رأسهم د.

ودعا بحر عباس إلى فتح المجلس التشريعي أمام النواب جميعاً وخاصة نواب كتلة حماس البرلمانية.

دعوة مصر للتدخل

وناشد بحر الإخوة في مصر الشقيقة والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي التدخل الفوري لكبح الهجمة الصهيونية الشرسة ضد نواب الشرعية الفلسطينية وضمان الإفراج عنهم وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي.

إفشال المخطط الصهيوني

حمل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة الكيان الصهيوني مسؤولية اختطاف د. عزيز دويك رئيس المجلس، مطالباً بالإفراج عنه فوراً.

جريمة سياسية وقانونية

وعد بحر في مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة الجمعة (١٠-٢٠) اختطاف د. عزيز دويك جريمة سياسية وقانونية وانتهاكا صارخا لكل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية، مشيراً إلى أن اختطاف النواب يشكل مخالفة للقانون الدولي وفقاً للبند السابع من المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، مضيفاً أن ذلك يخالف أيضاً نصوص الاتفاق الموقع في ٢٨ أيلول ١٩٩٥ بين منظمة التحرير والكيان الصهيوني كما ورد في المواد من ٨-١ التي منحتهم امتيازات وحصانة دبلوماسية وقضائية لا يجوز المساس بها.

محاولة لتعطيل التشريعي

وأشار إلى أن جريمة اختطاف دويك تشكل محاولة لضرب وتعطيل المصالحة الفلسطينية الداخلية وامتداداً للؤامرة الصهيونية ضد المجلس التشريعي التي تستهدف الاستمرار في شله وتعطيله، ومنع أية محاولة لإحيائه وتفعيل دوره خلال المرحلة المقبلة. وقال إن الواجب الوطني يقتضي اليوم من السيد محمود عباس الإعلان الفوري عن وقف مفاوضات عمان احتراماً لشعبنا ووطننا وقضيتنا وإكراماً للمجلس التشريعي ورئيسه د. عزيز دويك، ورسالة صارمة للاحتلال بأن جرائمه المتواصلة لن تلقى أي غطاء من طرف السلطة الفلسطينية ولا يمكن أن تمر من دون رد.

د. بحر يبرق لرؤساء البرلمانات العربية والدولية موضحاً خطورة اختطاف رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك

وأكد على رفض سياسة العقاب الجماعي التي يمارسها الاحتلال ضد الفلسطينيين، وفي ختام رسالته ناشد بحر المعنيين بضرورة العمل على إطلاق سراح عزيز دويك والمساهمة في طرح قضية الأسرى العادلة في مختلف المحافل الدولية والرسومية، ومن الجدير ذكره أن برقية بحر تم توجيهها للعديد من البرلمانات منها مجلس النواب القطري والتونسي والعماني والمغربي والسوداني والعديد من المنظمات منها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها وذلك في سياق جهود المجلس التشريعي لفضح جريمة اختطاف دويك.

الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامية والأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وكل أحرار العالم أن يتحركوا ويتحملوا مسؤولياتهم الأخلاقية والأدبية والقومية تجاه ممارسات الاحتلال بحق رئيس المجلس التشريعي والنواب المختطفين وكافة الأسرى داخل سجون الاحتلال الصهيوني.

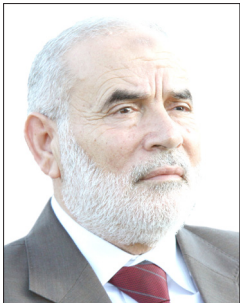


قاسية للغاية. وأشار بحر إلى أن اختطاف دويك يشكل تحدياً سافراً وانتهاكاً خطيراً وفاضحاً للقيم والمبادئ والأخلاق ولكافة الأعراف الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني لاتفاقية جنيف الرابعة، مديناً في الوقت نفسه صمت المجتمع الدولي. وطالب بحر في سياق رسالته جميع البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وجامعة

أبرق د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة للعديد من رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية برسائل عاجلة وضعهم من خلالها في صورة اعتقال الاحتلال للدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي يوم الخميس الماضي قرب رام الله.

وأوضح بحر في رسالته أن هذه هي المرة الثانية التي يتم اختطاف دويك من قبل الاحتلال الصهيوني حيث تم اختطافه في المرة الأولى في أغسطس عام ٢٠٠٦ ومعه ما يزيد عن أربعين نائباً منتخباً وعانوا من ظروف اعتقالية

كلمة البرلمان



المجلس التشريعي.. عنوان التحدي والصمود

د. أحمد محمد بحر

لم يبالي الكيان الصهيوني حين اختطف د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، وبدا كأن ما يسمى المجتمع الدولي والأعراف والمواثيق والقوانين الدولية والإنسانية وراء ظهره دون أي وزن أو اعتبار! ليست هذه الجريمة الأولى التي يقترها الاحتلال بحق د. دويك، وهي جزء من سلسلة لا تنتهي بحق نواب الشرعية الفلسطينية الذين يختطفون بشكل متواصل دون أدنى اعتبار لحصانتهم البرلمانية والقضائية التي تمنع عنهم المساس والملاحقة وفقاً للاتفاقيات الموقع عليها، واتفاقية جنيف الرابعة. حين يتعلق الأمر باحتلال مجرم، فاشي، إرهابي، كالاحتلال الصهيوني، فإن اليد الفلسطينية لا تصفق وحدها، ويجب أن يصفق معها ويؤازرها جهد عربي وإسلامي أساسي يشكل نواة طيبة لجهد وتحرك فاعلين على المستوى الداخلي لعزل الاحتلال ومحاصرة سياسته الإجرامية بحق المجلس التشريعي ونوابه المختطفين.

واقع الحال أن فئات وشرائح فلسطينية معينة هي التي تتحرك وتنافح وتتصدى لسياسة ومخططات الاحتلال فيما تقف السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة فتح في واد آخر، ولا تحرك ساكناً تجاه جرائم وممارسات الاحتلال.

لقد رفعنا ومعنا كل القوى الوطنية والإسلامية الحية نداءات ومناشدات بلا حدود آمليين أن تشكل عنواناً لصحوة ويقظة السلطة وفتح في مواجهة سياسة الاحتلال، إلا أن شيئاً لم يتغير، وكأن شيئاً لم يحدث على أرض الواقع. سياسياً، دعونا السيد محمود عباس إلى وقف ما يسمى المفاوضات الاستكشافية العبيثة مع الاحتلال، وأكداً أن هذه المفاوضات تشكل غطاء للسياسة الصهيونية الإرهابية التي يتم تنفيذها ضد شعبنا وقضيتنا، والتي تمثلت آخر فصولها في اختطاف د. دويك وإخوانه النواب واقتحام خيمة اعتصام النواب المقدسيين بمقر الصليب الأحمر في القدس واختطاف النائب محمد طوطح والوزير خالد أبو عرفة منها، دون أي مراعاة لحرمة المنظمة الدولية المكفولة حسب القوانين الدولية، وها نحن ننتظر من السيد عباس خطوة إيجابية ما في هذا الاتجاه قبل أن يفجعنا الاحتلال بجريمة أخرى وفصل إرهابي جديد آخر.

برلمانياً، دعونا الفصائل والكتل والقوائم البرلمانية للمشاركة في اعتصام تضامني مع د. دويك بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٤م فاستجاب معظمهم إلا كتلة فتح البرلمانية التي آبت ولم تحضر!

كما أعلننا عن جلسة يوم الخميس ٢٠١٢/١٢/٢٦م لمناقشة القضايا الهامة وخاصة اختطاف د. دويك ونواب التشريعي وأجربنا اتصالات مع الإخوة في فتح لحضور الجلسة فوافقوا في البداية ثم رفضوا!

ودعونا أيضاً السيد عباس وكتلة فتح إلى فتح أبواب المجلس التشريعي في الضفة أمام جميع النواب دون استثناء، وخصوصاً كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، إلا أن دعواتنا ذهبت أدراج الرياح! كما دعونا السيد عباس والسلطة إلى وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وتهيئة الأجواء أمام إنجاح المصالحة، إلا أنهم أبوا ولم يعيروا دعواتنا أي اهتمام!

وهكذا فإن القرار السياسي الإسرائيلي باستمرار تعطيل المجلس التشريعي لم يجد أدنى تصدٍ أو مواجهة، ولو بالحد الأدنى، من طرف السلطة وفتح، لنجد أنفسنا في نهاية المطاف أمام المعادلة الصعبة المؤسفة التي تتقاطع فيها مخططات وسياسات الاحتلال مع إرادات فلسطينية داخلية بعيداً عن أي رؤية أو روح وطنية.

لن نمل من محاولة إنجاز الوحدة الداخلية رغم كل العوائق التي تنتصب في وجهنا، ولن نكل في سبيل سعينا لإحياء دور المجلس التشريعي في الضفة، بالتعاون مع كل الأحرار والمخلصين على الساحة الوطنية، وكلنا أمل أن يبادر السيد عباس وحركة فتح إلى التماس نبض الشعب الفلسطيني، وأن يخرجنا عن طوق الوصاية والتدخل الخارجي، ويشرعنا في إعادة الاعتبار للمجلس التشريعي ودوره المغيّب على الساحة الفلسطينية لبناء أو سع قاعدة وطنية لمواجهة الاحتلال وسياساته الإجرامية ومخططاته العنصرية.

حبل أملنا لا ينقطع أيضاً من دور عربي وإسلامي جاد في مواجهة سياسات الاحتلال، وخصوصاً لدى البرلمانات العربية والإسلامية التي تملك القدرة على الضغط على حكوماتها بهدف إثارة جرائم الاحتلال أمام المحافل الدولية، وفي مقدمة تلك البرلمانات برلمانات الثورة في كل من مصر وتونس التي نعمل عليها في تدشين واقع برلماني عربي جديد يسهم بشكل فاعل في الذود عن حياض إخوانهم الفلسطينيين والدفع باتجاه عزل الاحتلال دولياً.

فلنكن فلسطينياً على مستوى الأمانة والمسئولية التي حملنا إياها شعبنا، ولنكن قاعدة الانطلاق نحو احتضان عمل عربي وإسلامي مناصر لقضيتنا، ولنضع العالم الحر والمجتمع الدولي أمام واجباته ومسئوليته القانونية والأخلاقية في مواجهة الاحتلال خلال المرحلة المقبلة.

المجلس التشريعي ينظم اعتصاماً تضامنياً مع د. دويك والنواب المختطفين

د. بحر: اختطاف النواب جريمة وقرصنة سياسية ناتجة عن قرار سياسي بتعطيل التشريعي



يونس يعقوب اختطاف
النواب جرائم حرب منظمة
ويدعو المجتمع الدولي
للوفاء بواجباته



البطش يدعو إلى مشاغلة
الاحتلال وتصعيد الخيارات
بهدف المواجهة الحقيقية
مع العدو



المجدلاوي يحذر من
السياسات والممارسات
الرامية إلى تعطيل مسيرتنا
التشريعية التوحيدية



د. الحية يطالب البرلمانات
العربية والدولية بعزل
الكيان وإخراجه من
المنظومة الدولية



دور توحيدى

وفي كلمة قائمة الشهيد أبو علي مصطفى أكد النائب جميل المجدلاوي على ضرورة وحدة الشعب الفلسطيني، وقال: «المجلس التشريعي يستطيع أن يلعب دوراً توحيدياً وقد توافقنا في القاهرة على آلية نستعيد فيها عمل المجلس وفعاليته، وعلينا أن نحذر من كل السياسات والممارسات التي يمكن أن تعطل مسيرتنا التوحيدية». وكشف المجدلاوي أن هناك جهات تسعى إلى تعطيل مسيرتنا التوحيدية ليس فقط في معسكر الأعداء، ولكن من بين صفوفنا من يعتقد مخطئاً أنه مستفيد سواء على الصعيد الشخصي أو على المستوى التنظيمي من استمرار هذا الانقسام، وهؤلاء سيقفون يعملون على تعطيل مسيرتنا الوجدية وعلينا محاصرة هذا الاتجاه وعزله. وأكد على ضرورة عقد جلسة سريعة للمجلس التشريعي للتوافق على القضايا الوطنية.

مشاغلة الاحتلال وتصعيد الخيارات

وفي كلمة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية قال خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي إن الاحتلال أدرك أن هناك قراراً جاداً لدى الفلسطينيين باستعادة الوحدة وبدأ بخطوات لضربها وإعاقتها وقام في هذا السياق باختطاف دويك الداعم الكبير للوحدة وظن العدو أنه بذلك يعيق الوحدة، وقال: «العدو لا يحترم المواثيق الدولية وإنما يحترمها وينادي بتطبيقها الضعفاء، ولأننا شعب تحت الاحتلال ونعيش هذا الواقع ونعيش مرحلة تحرر وطني فنحن أمام خيارين، إما أن يشغلنا العدو باختطاف النواب والمقاومين، وإما أن نشغله نحن لكي يراجع حساباته من جديد». وشدد البطش على سرعة الانتهاء من ملف الانقسام مع ضرورة تصعيد خياراتنا وترتيب أو ضاعنا بهدف المواجهة الحقيقية مع العدو.

جرائم حرب منظمة

من جهته اعتبر مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان عصام يونس أن ما حدث من اختطاف رئيس المجلس والنواب هي جرائم حرب منظمة تستوجب محاكمة من اقترعها وهي يجب أن تدفع المجتمع الدولي الوفاء بواجباته الأخلاقية والقانونية ولكن مازال هناك الكيل بمكيالين وتوظيف السياسة في العدالة الدولية. وتابع قائلاً: «لولا أن الاحتلال يشعر أنه محصن فوق القانون، وهناك من يقدم له غطاء سياسياً في كل مرافق المؤسسات الدولية كالأسم المتحد وغيره لما أقدم على مواصلة جرائمه، وما حدث بالأمس وهو استمرار لجملة الجرائم يعبر عن قرار سياسي وتدخل فاضح من قبل الاحتلال لوقف أي إمكانية لعقد جلسة المجلس التشريعي ومحاولة يائسة لواء المصالحة ولواء وحدة الفلسطينيين أرضاً وشعباً ونظاماً سياسياً».

جلسة طارئة

وفي كلمته دعا رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة د. أحمد بحر البرلمانات العربية والإسلامية لعقد جلسة طارئة تناقش موضوع اختطاف رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، والإخوة النواب المختطفين، كاشفاً النقاب عن نية المجلس دعوة كافة الكتل والقوائم البرلمانية لعقد جلسة خاصة تناقش موضوع اختطاف رئيس المجلس ونوابه في القريب العاجل.

واعتبر بحر اختطاف النائب طوطح والوزير أبو عرفة جريمة سياسية، وقال: «هذا الاختطاف بهذه الطريقة الهمجية، وبطريقة القرصنة الصهيونية أمام العالم، وممارسة اختطاف النواب من خيمة الاعتصام من مقر الصليب الأحمر الدولي يشكل جريمة سياسية ناتجة عن قرار سياسي بتعطيل المجلس التشريعي مهما كلف الثمن». وأشار بحر إلى أن عملية الاختطاف الأخيرة مخالفة لكل الأعراف الدولية، وللحصانة التي يتمتع بها النواب، لافتاً إلى أن الاحتلال يحاول كسر الإرادة الفلسطينية، وقال: «إن اختطاف رموز الشرعية هو اعتداء على كل الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وهذا لن يزيدينا إلا تصميماً وإرادة وقوة على قوتنا».

ودعا بحر جميع الأحرار في العالم كي يقوموا بالضغط على الاحتلال والوقوف إلى جانب رموز الشرعية الفلسطينية، كما دعا منظمة التعاون الإسلامي للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني، وقال: «ماضون في طريق المصالحة، ولا يمكن أن نسمح للكيان الصهيوني أو الإدارة الأمريكية أن تتدخل في شئون الشعب الفلسطيني بعد اجتماع القمة بين خالد مشعل ومحمود عباس».

عزل الكيان

من جانبه أكد رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية د. خليل الحية أن هدف الاحتلال هو تدمير بنية مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ولفت إلى أن العدو الصهيوني يبدو أكثر مكونات العالم حرباً وتأثيراً على السلم وهو لا يحترم قوانين ولا أنظمة ولا يحترم مقر الصليب الأحمر، وتابع: «هكذا آلت مؤسسات المجمع الدولي وحتى الصليب الأحمر ليس له حصانة، ولا احترام فما الذي بقي في ضمير هذا الكيان الظالم من احترام للمقومات الإنسانية؟!».

وطالب الحية العالم بضرورة ممارسة عزل ومقاطعة الكيان الصهيوني ليبقي كياناً معزولاً ظالماً لا يحترم كما يفعل هذا الكيان بناؤنا، كما طالب العرب وخاصة في مصر الكفانة وفي تونس الخضراء في برلمانات الثورة أن يتغير سلوكهم مع قضايا الأمة بحيث نرى تغييراً واضحاً وأن تطالب البرلمانات الدولية بعزل الكيان وإخراجه من المنظومة الدولية.

كما طالب الحية البرلمان التركي أن يفعل فعلاً واضحاً بحق الجريمة المتواصلة بحق نواب المجلس التشريعي.

اختطافه استهدف ضرب عجلة المصالحة والاستمرار في تعطيل التشريعي

نواب التشريعي يدعون أبو مازن والسلطة إلى إنجاح المصالحة وتفعيل

هو تعطيل المصالحة الفلسطينية بين أبناء الشعب الواحد، والمحافظة على استمرار تعطيل المجلس التشريعي، إضافة إلى سياسات الاحتلال المتمدة دائماً في إبعاد قيادات الشعب الفلسطيني عن شعبهم من أجل تضييق الساحة الفلسطينية خاصة في الضفة الغربية من القيادات التي تقود الشعب الفلسطيني نحو الحرية والتخلف من الاحتلال.

وتابع: "هناك وسائل عديدة لتفويت الفرصة على الاحتلال ولكن الوسيلة الأولى هي الرد على مثل هذه الممارسات الإجرامية البشعة التي لا يقبل بها إنسان حر ولا عاقل وهي أن نواجه هذه الاختطافات بالوحدة الفلسطينية الحقيقية، وأن يكون كافة القادة على مستوى الوطن خاصة في الضفة الغربية بنفسية الدكتور عزيز دويك وفكرته التي يحملها وبوحدته التي يدعو إليها دائماً ويراه دائماً ويعمل من أجلها"، داعياً وبشكل سريع إلى إصدار مرسوم رئاسي من أجل انعقاد المجلس التشريعي.

ثمن الحياة الديمقراطية



أما النائب منى منصور فأوضحت أن الهدف الرئيسي من اعتقال رئيس المجلس هو تعطيل الجهود الساعية لتفعيل المجلس التشريعي وخاصة أنه تم الحديث عن جلسة للمجلس في بداية الشهر القادم، إضافة إلى سبب

آخر وهو تعطيل جهود المصالحة، خاصة وأن د. عزيز دويك من الشخصيات السياسية الناشطة في الساحة الفلسطينية.

وأضافت أنه مع كل حديث عن انتخابات يتم اعتقال

المتصل من الاتفاقيات الدولية التي يجب أن تكون لها كلمة الفصل في قضية حصانة النواب المنتخبين". وأشار أبو سير إلى أن أبو مازن مطالب بأن يعلن عن فتح دورة جديدة للبرلمان الفلسطيني ودعوة النواب للحضور لقطع الطريق أمام مخططات العدو الإسرائيلي.

استهداف حماس



من جهة أخرى أكد النائب فتحي قرعاوي أن الاحتلال لا يريد أن يرى أي نشاط لحركة حماس في الضفة الغربية، فهو يعتبر فتح المجلس التشريعي في الضفة نوعاً من النشاط المتجدد

للنواب الإسلاميين ويعيد نوعاً من النشاط لحماس في الضفة و"إسرائيل" لا تريد هذا، مضيفاً أن دويك من أكثر الناس الذين لديهم نشاط في هذا الاتجاه وفضح كل الأصوات التي كانت تمرر الاتفاقيات دون الرجوع للمجلس.

وأوضح أن إحباط أهداف الاحتلال يكون عبر عقد المجلس التشريعي، مضيفاً أن وقف الملاحقة الأمنية في الضفة الغربية ووقف الاعتقالات هو ما يحبط محاولات الاحتلال، فضلاً عن تطبيق السلطة بنود المصالحة الأخرى.

تعطيل التشريعي والمصالحة



بدوره أكد النائب رياض رداد أن هناك أهدافاً عديدة لاختطاف د. عزيز دويك لكن الهدف الأقرب والمباشر

حماس.

ولفت إلى أن د. دويك يعتبر أحد الشخصيات المعتبرة في الوطن وهو من دعاة التصالح والتوحد، ونحن ندين هذا الاختطاف وكذلك اختطاف كافة النواب واحتجاز آلاف الأسرى، مشدداً على أن هذا لن يوهن من عزيمة د. عزيز دويك ولا من عزيمة النواب، فإسرائيل واهمة إن ظنت أن هذا الاختطاف قد يوهن من عزمنا لحظة.

وتابع: "لإحباط أهداف الاحتلال يجب أن يسارع أبناء شعبنا إلى التوحد نحو المصالحة وأن لا ترسخ سلطة رام الله للضغوطات الخارجية والأمريكية والأوروبية والصهيونية حتى نفوت على العدو تحقيق أهدافه".

استهدف تجربة التشريعي



في ذات السياق أكد النائب إبراهيم أبو سالم أن الموضوع في تقديره أعمق بكثير من الدكتور عزيز دويك، فالموضوع هو موضوع النواب الفلسطينيين في الضفة الغربية، والمجلس التشريعي عامة، ففي كل يوم هناك

اعتقال لنائب وتوج ذلك باختطاف دويك، والمراد تعطيل المجلس التشريعي المعطل منذ ست سنوات بقرار إسرائيلي وقرار من السلطة الفلسطينية. وتابع: "الواقع يقول أن المجلس معطل وليس له عمل مطلقاً والهدف حرمان التيار الإسلامي من ممارسة أي حق انتخابي أو سياسي في الضفة الغربية، والمقصود إقصاء التيار الإسلامي عن الساحة السياسية وهذه رسالة إنذار لما يسمى الانتخابات التشريعية القادمة، أنه إن دخل أي نائب فهو غير آمن لا على نفسه ولا على مستقبله ولا أولاده ولن يقوم بأي عمل إطلاقاً، وهي رسالة للشعب الفلسطيني أن لا تنتخبوا هؤلاء لأنهم سيعتقلون ولن يفعلوا لكم شيئاً، ورسالة لكل مرشح أن لا تتقدم للانتخابات وإلا السجن بانتظارك".

ولفت إلى أن العمل الوطني يقتضي أن تقوم السلطة الوطنية بدور كامل وأن ترفع قضية النواب إلى الجامعة العربية والمحافل الدولية.

خلط الأوراق وخلق البلبلة



في حين أكد النائب داود أبو سير أن هناك أهدافاً كثيرة رمى إليها الاحتلال باختطاف رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د.عزيز دويك وبعض النواب، معتبراً أن ذلك يأتي في سياق تعطيل المصالحة الفلسطينية التي

أخذت تشق طريقها وإن كانت بصعوبة والتي كان من آخر بنودها الاتفاق على عقد المجلس التشريعي بحضور جميع الكتل والقوائم البرلمانية في مدينتي غزة والضفة الغربية، وهذا ما دعا إليه الدكتور دويك من خلال عقد دورة برلمانية جديدة في الأول من شباط.

وتابع: "يأتي هذا الاعتقال في محاولة لتعطيل المصالحة التي تضر بمصالح الاحتلال وتأتي هذه الاعتقالات لتكريس الانقسام بين فصائل الشعب الفلسطيني التي تعيش بخطى واثقة بهدف إعادة اللحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني، كما أن الاحتلال يهدف لخلط الأوراق في المنطقة وخلق بلبلة داخلية لصالح قطع الطريق أمام المشروع الإسلامي العام سواء في الدول العربية أو قضية

شكل اختطاف د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي محاولة إسرائيلية مفضوحة لضرب المصالحة وتعطيل أي بادرة نحو إعادة إحياء المجلس التشريعي المعطل في الضفة الغربية.

«البرلمان» استمزت آراء عدد من نواب المجلس التشريعي حول اختطاف دويك وإخوانه النواب، وأعدت التقرير التالي.

استهداف الشرعية الفلسطينية



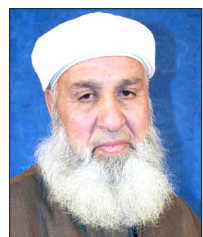
النائب سميرة حلايقة أوضحت أنه ما من شك أن الاحتلال لا يريد للحياة الفلسطينية أن تستقيم في أي حال من الأحوال وهو معني بالدرجة الأولى بتغيير القرار الفلسطيني ومن يمثلون الشرعية الفلسطينية،

مضيفة أنه خلال السنوات الخمس الماضية اتخذ استهداف الاحتلال للنواب شكلاً غاية في البشاعة والتطرف وأخذ على نفسه عهداً ألا يسمح للبرلمان الفلسطيني بالاستمرار أو العمل، ووضع على سلم أولوياته النيل من قادة العمل الإسلامي وعلى رأسهم النواب إمعاناً في امتحان الحياة الديمقراطية وإفراطاً في معاقبة الشعب الفلسطيني على اختياره هذه القيادة لتولى شؤون العامة.

وأكدت حلايقة أن بمقدور الأمة العربية والإسلامية أن تفعل الكثير رداً على تجاوزات الاحتلال بحق النواب وبحق الدكتور عزيز دويك وكذلك نواب القدس، وأن على القيادة الفلسطينية أن تسرع بإنجاز المصالحة كرد أولي على امتحان الاحتلال لكرامة الشعب الفلسطيني وقيادة وتشكيل موقف ورأي سياسي موحد لصد مخططات الاحتلال، مشددة على ضرورة قيام القيادة الفلسطينية بالإسراع في الدعوة لعقد جلسة للمجلس التشريعي من أجل بلورة القرار الفلسطيني الحر والمستقل بشأن الحياة البرلمانية التي توقفت منذ خمس سنوات وإطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين وتكثيف الفعاليات للتضامن مع نواب الشرعية والمعتقلين الفلسطينيين عامة.

ولفتت إلى أنه ينبغي أن ترد القيادة الفلسطينية على جرائم الاحتلال بوقف اللقاءات بينها وبين الكيان الصهيوني.

استمرار تعطيل التشريعي



من جهته أكد النائب حامد البيتاوي أن دوافع هذا الاعتقال هي استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي بتعطيل أعمال المجلس التشريعي في الضفة الغربية ومنع انعقاد أي جلسة له في مقربه بغزة والضفة معاً، وخاصة أن د.

دويك كان في الأونة الأخيرة له نشاطات كبيرة داعية للوحدة والمصالحة وإنهاء الانقسام، وينادي بضرورة تفعيل دور المجلس التشريعي حسب اتفاق المصالحة المبرم في القاهرة بين مشعل وعباس، مشيراً إلى أنه منذ أن فازت الحركة الإسلامية في الانتخابات عام ٢٠٠٦، قرر الاحتلال محاربة حكومة

المجلس التشريعي ينظم و

د.بحريناشد مصر والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لخطوات

عملية ردا على اختطاف د. دويك



أكد رئيس المجلس التشريعي بالإناية د. أحمد بحر إن "اختطاف د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي يشكل قرصنة وجريمة سياسية"، متسائلاً عن "دور أحرار العالم والحقوقيون من صور وطريقة اعتقاله واقتحام منازل النواب".

موقف حازم

وأكد بحر خلال وقفة تضامنية نظمها المجلس التشريعي تضامناً مع د. دويك، وشارك فيها نواب ووزراء ومسؤولون رسميون وأساتذة جامعات وقادة فصائل وطنية وإسلامية، أن اعتقال دويك مخالف لكافة الأعراف الدولية وللحصانة البرلمانية للنواب، عاداً أن الاعتقال اعتداء على الشعب الفلسطيني ويهدف لتغيير صوته وإرادته.

وطالب السلطة الفلسطينية وعلى رأسها محمود عباس بموقف حازم وصريح تجاه اعتقال دويك، وبوقف

عقد جلسة عاجلة

ودعا لعقد دورة للمجلس التشريعي باسم دورة الوفاق الوطني، لحماية كافة القرارات التي صدرت في اتفاق القاهرة الذي جمع عباس ومشعل. كما دعا الكتل البرلمانية لتفعيل المجلس التشريعي والإسراع في الاجتماع وفتح باب المجلس التشريعي خاصة في الضفة الغربية، كخطوة لتحل الاحتلال وعدم تدخله في قرارات الشعب الفلسطيني وقواه.

وناشد بحر مصر والجامعة العربية ومنظمة التعاون

التشريعي رمز الصمود

من جهته وصف رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية اعتقال الاحتلال لرئيس المجلس التشريعي د.عزيز دويك بالجريمة النكراء، مشيراً إلى أن اعتقاله له دلالات أولها أن "المجلس التشريعي هو في موقع الصمود وشكل رافعة للصمود والعزة والتحدى للاحتلال".

وقال هنية: "هذا البرلمان احتضن صمود الشعب الفلسطيني وتقديم الصوف في مواجهة الاحتلال، الأمر الذي يدل على أن دويك

مجلس التشريعي المعطل في الضفة رداً على اختطاف د. دويك

الشخصيات الفاعلة في الساحة الفلسطينية، فهذه هي النقاط الأساسية التي قام الاحتلال لاعتقال دويك، ورغم ذلك فهو ليس بحاجة لمبرر لاختطاف أي نائب خاصة في ظل وجود عدم حراك رسمي في هذا الموضوع لا يوجد أي حراك جدي داعم للنواب. وتابع: "منذ فوزنا في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وحتى الآن تم اعتقال جميع النواب الإسلاميين ومنهم من تكرر اعتقاله أكثر من مرتين والدكتور عزيز تم اعتقاله أكثر من مرة، والنواب الإسلاميين دفعوا ثمن تكلفة الحياة الديمقراطية على الأرض عدة مرات بالاعتقال أو بالإبعاد كما حدث مع نواب القدس ورغم كل ذلك لازالوا يسرون على المبدأ ويدفعون ضريبة المبدأ التي يحملون".

اختطاف البرلمانيات



من جهته أشار النائب باسم زعاري إلى أن إمكانية تحقيق المصالحة وما تحدث عنه رئيس المجلس التشريعي بخصوص تفعيل المجلس وأن هناك نية لانعقاده في بداية شهر شباط المقبل فاعتقاله سبب مباشر متعلق بتعطيل

المصالحة من خلال تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني. وتابع: "في نظري أن الرد الأمثل على اختطاف دويك هو استئناف عمل التشريعي بشكل مباشر وعقد جلساته، وأتوقع أن موضوع زيارة النواب للبرلمان الأوروبي بشكل عام ولقائهم في جنيف مع البرلمانيين هناك، والحالة التي حدثت من استقبال جيد وقبول رسالتهم آثار حفظة الاحتلال وأراد أن يحدث ردة فعل لكي يختبر فيها البرلمانات

بشكل عام سواء الأوروبية أو العربية، كما يريد أن يختبر العالم العربي خاصة مصر التي ترى المصالحة الفلسطينية وما جرى فيها من تغيير وما هو محتمل من تشكيل حكومة بقيادة الإسلاميين".

إبطال الحياة البرلمانية



في ذات الإطار أكد النائب حسني البوريني أن الاحتلال لا يريد استقراراً في الساحة الفلسطينية، وبالتالي هو يريد خلط الأوراق ولا يروق له المصالحة الفلسطينية التي كنا نأمل أن تصبح حقيقة واقعة وقرية المنال، مضيفاً

أن الاختطاف جاء ليفسد المصالحة ويربك الساحة الفلسطينية من جانب، ومن جانب آخر منع انعقاد المجلس التشريعي لأن هناك وعوداً بفتح المجلس وإعادة الحياة البرلمانية الفلسطينية، فاعتقال دويك وإخوانه من النواب بهذه العدد الكبير يجعل انعقاد المجلس بعيد المنال، ومن جانب آخر تصبح كتلة التغيير والإصلاح قليلة وتتمرر جميع القوانين التي لنا ملاحظات عليها.

وتابع: "واضح أن الاحتلال يريد إغلاق المجلس ويجب أن يقابل ذلك بفتح المجلس، والاحتلال يريد أن يمنع المصالحة فيجب أن يقابل ذلك من خلال اتخاذ عدد من الخطوات العملية على أرض الواقع والعزيمة والإرادة لتحقيق المصالحة".

كسر الإرادة الفلسطينية

من جهته أكد النائب جمال



نصار أن الاحتلال عمد إلى اختطاف دويك من أجل كسر الإرادة الفلسطينية ومحاولة ثني الفلسطينيين عن المصالحة التي نأمل أن نراها في يوم من الأيام على أرض الواقع وأن يتم إنهاء الانقسام الفلسطيني، مشدداً على ضرورة مواجهة ذلك بالإصرار على المصالحة والإصرار على محاولة إنهاء الانقسام، ومحاربة كل ما له علاقة في البعد المجتمعي الذي يؤثر على هذه الغاية.

وتابع: "ما سمعنا في يوم من الأيام أن رئيس برلمان يتم اختطافه إلا في فلسطين، وما سمعنا بنظام يعمل النواب بهذا الإجراء إلا الكيان الصهيوني، ولذلك نتوقع أن نسمع موقفاً من كل أحرار العالم"، داعياً إلى إتمام المصالحة لإحباط أهداف الاحتلال والتغلب على العدوان الإسرائيلي، فضلاً عن سن قانون في المجلس التشريعي لحماية النواب بحيث يعطي الحق أن يكون النائب حاضراً من خلال التوكيلات لأن ذلك يحبط كل محاولات

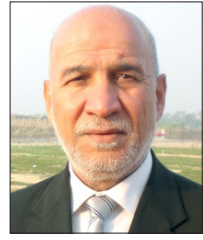


الاحتلال في تغييب النواب. **استهداف لحمة شعبنا** من جانبه أوضح النائب سالم سلامة أن رئيس المجلس د. دويك شخصية مقبولة ومتوافق عليها وله آرائه التجميعية الوحيدة، لذا فكل

تصريحات الدكتور دويك سهل الله خلاصه كانت في صالح شعبنا، لذا قام العدو الإسرائيلي باختطافه حتى لا يتمكن شعبنا من إعادة اللحمة والمصالحة والنسيج الفلسطيني الداخلي المجتمعي.

وأكد أن الاحتلال أراد قطع الطريق على كل السبل التي تؤدي إلى المصالحة ومنها اختطاف هذه الشخصية الوحيدة التي يكن لها شعبنا كل احترام، والتي ضحت من قبل وما زالت تضحي من أجل شعبنا ووحدته الفلسطينية، لذا أرادوا أن يعطّلوا مجرى المصالحة بالإضافة إلى أن أنهم أرادوا أيضاً أن يعطّلوا جلسات المجلس التشريعي.

وتابع: "إذا هو مكر يهود ومكر بني إسرائيل لعدم إعادة اللحمة لشعبنا الفلسطيني وعدم تفعيل المجلس التشريعي في كل من غزة والضفة الغربية، فيجب أن يفعل شعبنا عكس ما يريد الاحتلال ويجب أن يفتح الطريق أمام الوحدة، ويجب على السلطة وقف الاعتقالات السياسية والاستدعاء المتكرر لأبناء حركة حماس في الضفة الغربية ويجب أن يفتح المجلس التشريعي أمام أبنائه كي يعود تفعيله، ونقول للاحتلال إن خطف د. عزيز لن يوقف عمل المجلس التشريعي وسيبقى المجلس عزيزاً بعزيره وعزيراً بذويه وأبنائه الذين مازالوا يضحون من أجل شعبنا".



محاولة يائسة بدوره أكد النائب جمال سكيك أن اختطاف دويك يشكل محاولة للانتقام من أداء المجلس التشريعي. وذلك بتغييب رئيس السلطة الفلسطينية، ومحاولة يائسة

لتعطيل المجلس عن العمل وخلط الأوراق في الساحة الفلسطينية مستفيداً من بقاء الانقسام؛ لأنه يخدم مصالحه.

وأضاف أن المحتل الغاصب لا يريد وحدة وطنية فلسطينية ويناور لعدم توافق الفلسطينيين ووحدتهم من خلال توافق التشريعي أولاً باعتبارهم ممثلين للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن اتحاداً قوة

تقهر العدو. وتزلزل كيانه. مضيفاً: "ولأن التوجه للوحدة الوطنية حقيقي لذا سارع المحتل بالعمل على إعاقتها متمثلاً بخطف رأس الشرعية الفلسطينية رجل الوفاق ورجل الموقف دمث الخلق عالي الهمة د. عزيز دويك إضافة إلى إخوانه من النواب وخاصة في كتلة التغيير والإصلاح".

وتابع: "لإحباط أهداف الاحتلال على مستوى الوطن يجب افتتاح دورة جديدة للمجلس التشريعي كما رغب د. عزيز دويك عن عقد دورة جديدة للتشريعي يجتمع فيها كل الكتل والقوائم أعضاء التشريعي في شهر فبراير القادم، كما يجب أن تتم إجراءات المصالحة بأقصى سرعة حتى لا نترك للمحتل سبيلاً للعب على التناقضات. فشعبنا عصي على الدسائس والمؤامرات ويتمسك بثوابته وعدم الاعتراف لدولته المسخ وكيانه الزائل، وينبغي أن تنحاز السلطة إلى خيار شعبنا. فهذا واجب وطني سيسجله التاريخ لها".



المقاومة لإفشال المؤامرة وأخيراً أكد النائب يونس الأسطل أن اختطاف د. دويك يهدف للحيلولة دون التنازل للمجلس التشريعي من جديد، خاصة بعد أن أكره أبو مازن على إعادة تفعيله؛

نظراً لفشل مشروعه التفاوضي مع العدو بواسطة الرباعية، واضطراره للعودة إلى المصالحة التي تلزمه بتنفيذ التشريعي؛ ليقوم بدوره في منح الثقة للحكومة، وتهيئة الأجواء للانتخابات المرحلة، حيث كان من المقرر أن يُفعل في صدر شباط القادم، فضلاً عن إفشال نشاط النواب في أوساط الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، إذ لا يكاد د. عزيز يحط رحله إلا متنقلاً بين مدنها وقراها، ومشاركاً للناس في همومهم، مستمعاً إلى حاجاتهم، مُسوّقاً للمصالحة الاجتماعية والسياسية؛ لعله يخفف عنهم ما هم فيه من الأزمة النفسية، والنفور الاجتماعي.

كما أرجع الأسطل اختطاف دويك إلى رغبة الاحتلال في المضي في الاستيطان والتهويد دون منغصات؛ لأن نشاط النواب، وتفعيل التشريعي، سيؤدي إلى إحياء المقاومة الشعبية، وتجديد الانتفاضة، وفي ذلك تهديد للاحتلال والسلطة معاً، فلتأود هذه الجهود حتى يأمن الفريقان من ربيع إسلامي فلسطيني.

وأشار إلى أن إحباط تلك الأهداف يكمن في تفعيل المقاومة الشعبية، بل والمسلحة كذلك، واختطاف الجنود؛ ليضطر العدو إلى تحرير الأسرى، وفي مقدمتهم النواب الشرعيون؛ فإن الاحتلال ما أقدم على جرائمه التي توجّها باختطاف د. دويك وإخوانه، والمعتصمين في خيمة الصليب الأحمر، إلا بعد أن أمن الثأر والقصاص، بالإضافة إلى الإقدام الجاد على تحقيق المصالحة بملفاتها جميعاً، والاستعداد للانتخابات الثلاث، وإعطاء الإطار القيادي كل الصلاحيات، وتفعيل المجلس التشريعي نفسه؛ ووقف كل أشكال التواصل والمفاوضات مع الصهاينة، مع حملة إعلامية وهجوم قانوني لفرض الصهاينة دولياً وتوظيف المال العربي في تغطية الملاحقة لقادة الصهاينة في المحاكم الدولية.

وتابع: «لا بد من توثيق العلاقات مع الحكومات الشرعية المنتخبة بعد الربيع العربي الإسلامي؛ لتكون لنا رداً بعد الله؛ حتى يدرك الصهاينة أن أمتنا من ورائنا، وأنها أصلب شوكة، وأعظم سنداً فيحمله ذلك على المهادنة، وفك الأسرى، وإيقاف العدوان والتهديد».

قفة تضامنية مع د. دويك

هنية: اختطاف دويك جريمة نكراء.. والتشريعي رافعة

للممود وتحدي الاحتلال

والنواب الذي اخلصوا العمل من أجل وطنهم". وضمن مشاركة الوفد الجزائري المتضامن في الوقفة، وعدها دليل على أن "دويك لم يعد يمثل الشرعية الفلسطينية فحسب، بل أصبح رمزاً وأمثلاً للأمة". وأكد على "ضرورة وقف المفاوضات العنيفة الفاشلة التي تعطي الغطاء للاحتلال للاعتقال والاعتداءات والاستيطان وغيرها"، داعياً لعقد دورة برلمانية عاجلة جديدة للتشريعي برئاسة دويك.

محاولة للإرباك

من جهته، قال رئيس القافلة الجزائرية التي تزور غزة العيد المحجوبي إن الوفد جاء لغزة ليؤكد وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار ومسيرة تحريره. وأضاف "أن اعتقال الاحتلال لدويك يأتي لإرباك الساحة الفلسطينية، وإن إخواننا في حماس أكبر من ذلك ولديهم القدرة على الخروج من كافة الأزمات ومواجهتها". وطالب أحرار العالم والبرلمانات العربية والإسلامية للتدخل والمساهمة في الإفراج عن دويك وكل النواب المعتقلين لدى الاحتلال الإسرائيلي، ولوقف ارهاب الدولة الذي يمارسه الكيان الإسرائيلي.

إفشال الوحدة

من جانبه، أكد مسئول تنظيم الصاعقة في قطاع غزة محي الدين أبو دقة في كلمة عن فصائل الممانعة والمقاومة أن اعتقال دويك وهو رمز الشرعية يأتي لإفشال مشروع الوحدة الوطنية.



يقف على رأس مؤسسة من مؤسسات الصمود والتحدي للاحتلال، وأن المجلس ليس في جيب أحد". وأضاف: "الدلالة الثانية أن دويك وكل النواب وفصائل المقاومة وقفت عند مسئولياتها وعند التزاماتها اتجاه شعبها رغم ما تعرضت له الضفة والمجلس والفصائل من قمع مزدوج ورغم التضيق". وأكد أن "ملاحقة النواب فشلت في وضع تلك الرموز بعيدة عن شعبها وقضايا شعبها، ويدلّل أن الضفة في مقدمة المشروع التحرري".

إفلاس سياسي

وعند "جريمة الاحتلال دليل على إفلاس سياسي، فالمحتل الذي يدعي القوة والقدرة يقف اليوم عاجزاً أمام المجلس التشريعي



في إطار زيارة تاريخية هي الأولى من نوعها رغم شدة التحريض الصهيوني

وفد برلماني يحقق اختراقات هامة لصالح القضية الفلسطينية في سويسرا

على إفضال هذه الزيارة التي مضت كما كان معدا لها سابقا. وتآلف الوفد من كل من النائب مشير المصري رئيسا، وعضوية النائبين سيد أبو مسامح وخميس النجار، في إطار زيارته الحافلة التي شملت زيارات وفعاليات واسعة على الأرض السويسرية.

أنهى وفدا برلمانيا زيارة لسويسرا مؤخرا في إطار أول زيارة رسمية لوفد برلماني من نواب كتلة التغيير والإصلاح، حيث حققت الزيارة اختراقات كبيرة لصالح القضية الفلسطينية رغم الحملة الإعلامية الكبيرة التي حرص من خلالها اللوبي الصهيوني

وشرح الوفد الوضع الصحي في قطاع غزة، معرجا على سعي الاحتلال إلى تضليل المجتمع الأوروبي وقلب الحقائق من خلال الإعلام الصهيوني في المجتمعات الأوروبية. من جانبه عبر نائب عمدة جنيف عن سعادته البالغة لزيارة الوفد البرلماني الأول إلى سويسرا، مؤكدا عن رفض جنيف لحصار غزة والعدوان عليها، مشيرا إلى منعه من زيارة غزة بعد الحرب عليها من قبل الاحتلال الصهيوني.

ويلتقي الجالية الإسلامية في سويسرا

من جهته التقى الوفد بالجالية الإسلامية بسويسرا، وعقد عدة لقاءات في المدن السويسرية ومنها جنيف ولاوزان وبين ونيوشاتيل وزيوريخ وسط حضور حاشد من قبل الجالية الإسلامية فيها.

وأكد النائب المصري أن زيارة الوفد البرلماني لسويسرا تأتي في إطار سياسة حركة حماس في الانفتاح على دول العام ومحاولة لكسر العزلة السياسية.

وأطلع المصري جموع الجالية الإسلامية على آخر مستجدات القضية الفلسطينية في ظل الربيع العربي والمصالحة الفلسطينية، مؤكدا بأن المصالحة الفلسطينية هي خيار استراتيجي لحركة حماس.

من جانبه أطلع النائب النجار الجالية الإسلامية على الوضع الصحي بقطاع غزة وأزمة الدواء نتيجة الحصار الصهيوني على قطاع غزة المفروض منذ أكثر خمس سنوات، موضحا بأن الاحتلال يسعى بكل أساليبه وسائله لقتل الحياة بقطاع غزة.

من جانبه أكد النائب أبو مسامح أن الثورات العربية هي لصالح القضية الفلسطينية، مؤكدا بأن مسلمي أوروبا لهم دور كبير في خدمة القضية الفلسطينية في الوسط العالمي. وشارك أعضاء الوفد البرلماني في إلقاء خطب الجمعة في مساجد سويسرية بحضور حشد من مسلمي سويسرا.

ويلتقي مؤسسات المجتمع المدني

كما التقى الوفد تجمع التحالف من أجل فلسطين الذي يضم العديد من النقابات والأحزاب والمؤسسات، وناقش معها سبل دعم القضية الفلسطينية وإحيائها في الساحة الأوروبية.

أكد الوفد على ضرورة العمل على ملاحقة قادة الاحتلال قانونيا وقضائيا كمجرمي حرب في كافة المحافل الدولية، موضحا بأن العمل القانوني في الساحة الأوروبية له أثره البالغ في الضغط على الاحتلال.

ووضع الوفد التجمع في آخر التطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية وبخاصة استمرار تهويد القدس وزيادة وتيرة الاستيطان والاستمرار في بناء الجدار الفاصل، فضلا عن استمرار حصار قطاع غزة منذ عدة سنوات وتداعياته على الأوضاع المعيشية والصحية.

من جانبهم عبر ممثلو التجمع عن استعدادهم للاستمرار في خندق الدفاع عن القضية الفلسطينية والعمل في المحافل الأوروبية لفرض سياسة الاحتلال وتجريمها، والضغط عليه بكل الوسائل القانونية والقضائية.

ويزور المؤسسة العالمية لمناهضة التعذيب

في سياق متصل التقى الوفد بممثلي المؤسسة العالمية لمناهضة التعذيب التي تضم ٣٥٠ فرعا في دول العالم، ووضع الوفد أمينها العام جيرالد ستاببروك في صورة التعذيب الذي يتعرض له الأسرى البواسل في سجون الاحتلال وخاصة على صعيد التعذيب الجسدي والنفسي الوحشي والعزل الانفرادي. وأوضح الوفد أن بعض الأسرى ما يزالون في العزل الانفرادي منذ ١٤ عاما، بالإضافة لتعذيب الأسرى وذوهم بمنع الزيارة منذ أكثر من ٥ سنوات لأسرى قطاع غزة، ومنع العشرات من ذوي الأسرى في الضفة والقدس من الزيارة تحت حجج واهية.

من جانبه، أكد الأمين العام للمؤسسة أنه يتابع عن كثب ما يتعرض له الشعب الفلسطيني وخاصة الأسرى ومعاذاة غزة، وأنهى حديثه قائلا: "نعمل مع العديد من المؤسسات الحقوقية لتوثيق هذه الجرائم ورفعها للجهات المعنية".



تجاه القضية الفلسطينية، مستنكرا سياسة الاختطاف والمنهجة التي يقوم بها الاحتلال بحق النواب الفلسطينيين. وطالب المصري بالعمل على محاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب في المحاكم الدولية، وقال: "من عاصمة حقوق الإنسان جنيف نطالب بتفعيل تقرير جولدستون والعمل على محاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب في المحاكم الدولية.

واعتبر المصري التحولات العربية التي تجري في المنطقة والمتمثلة بـ"الربيع العربي" تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح في تعجيل الحضارة الإنسانية في بنائها وتقديمها من خلال خيار الشعوب كما أنها تصب لصالح القضية الفلسطينية.

ويهااتف رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

من جهة أخرى هاتف الوفد ممثلا في النائب المصري عبد الواحد الراضي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ودعاه لزيارة قطاع غزة، وأكد على ضرورة أن يتحمل الاتحاد البرلماني الدولي مسؤولياته تجاه للدفاع عن البرلمانيين الفلسطينيين.

وثمن النائب المصري خلال اتصال هاتفي أجراه مع عبد الواحد دور الاتحاد البرلماني الدولي في قضية النواب المختطفين والمهدين بالإبعاد وطالبه بالمزيد من الجهود لتفعيل هذه القضية وقضية النواب المبعدين والمهدين بالإبعاد وصولاً بإنهاء هذه الأزمة التي باتت تشكل أزمة برلمانية عالمية.

من جهته عبر السيد عبد الواحد عن استعداده للتحرك في ملف النواب المختطفين والمبعدين والمهدين بالإبعاد، معتبرا الانتهاكات الصهيونية التي تقوم بها سلطات الاحتلال بحقهم تتنافى مع كل القوانين الدولية.

ويلتقي نائب عمدة جنيف

والتقى الوفد البرلماني أيضا بنائب عمدة جنيف في مكتبه، وبحث معه آليات كسر الحصار المفروض على قطاع منذ عدة سنوات من خلال الزيارات المتبادلة بين رؤساء البلديات في غزة و جنيف وسبل دعم غزة بمشاريع تنموية.

وعبر الوفد عن شكره لنائب عمدة جنيف على محاولته زيارة قطاع غزة المحاصر وجدد له الدعوة لزيارة غزة، معربا عن أمله بالتواصل الدائم بين بلدية جنيف وبلدية غزة مما من شأنه كسر الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة منذ ست سنوات وإقامة المشاريع الاغاثية والتنموية في قطاع غزة.

وأشاد الوفد بمواقف سويسرا، مشيرا بأنها لديها مواقف متقدمة في التعاطي مع أطراف الصراع، وأضاف: "الواقع اليوم يثبت صحة الموقف السويسري حيث أن سويسرا والنرويج الدولتان الوحيدتان اللتان لا تعتبر حركة حماس منظمة إرهابية وتقف على مسافة واحدة من أطراف الصراع "

وخلال اللقاء تم مناقشة قضية النواب المختطفين والمبعدين والمهدين بالإبعاد، وتم وضع مسئولية الصليب في صورة التطورات التي جرت في قضية النواب.

وطالب الوفد الصليب بتحمل مسئولياته الإنسانية والأخلاقية لإنهاء هذه الأزمة والعمل على تجريم هذه السياسية الصهيونية، كما أطلعه على الظروف التي يعيشها الأسرى في سجون الاحتلال، فضلا عن الوضع الصحي في قطاع غزة. من جانبهم أطلع مسئول الصليب الأحمر الوفد على دوره بخصوص القضايا المطروحة، مؤكداين بأنهم سيبدلون قصارى جهدهم في العمل على إنهاء هذه الأزمات التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

ويبعد ندوة صحفية

إلى ذلك عقد الوفد ندوة صحفية بجنيف نظمها مؤسسة الحقوق للجميع بسويسرا وحضرها العديد من وسائل الإعلام السويسرية والدولية.

واعتبر النائب المصري أن وضع الاتحاد الأوروبي حركة حماس على قائمة الإرهاب شكل خطأ تاريخيا واستراتيجيا وانحيازاً للجلاد ضد الضحية واستناد لمبررات واهية وباطلة نتيجة ضغط من اللوبي الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي، مطالبا بإعادة النظر فيه.

واعتبر المصري موقف دولتي سويسرا والنرويج متقدما على الاتحاد الأوروبي، وقال: " أثبت الواقع صحة الموقف في الانفتاح على حركة حماس واحترام خيار الشعب



الفلسطيني"، مستعرضا تداعيات الحصار على قطاع غزة منذ ست سنوات وآثار العدوان في الذكرى السنوية الثالثة للحرب على غزة.

ويشارك في مؤتمر بجامعة جنيف

كما شارك الوفد في مؤتمر حاشد بجامعة جنيف نظمته مؤسسة الحقوق للجميع السويسرية في الذكرى الثالثة للحرب على قطاع غزة.

ودعا النائب المصري إلى إعادة النظر في السياسة الأوروبية

يزور البرلمان السويسري

فقد زار الوفد البرلماني مقر البرلمان السويسري بجنيف والتقى بنائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان السويسري كارلو سوماروجا ورئيس اللجنة السابق، وعضو لجنة الشؤون الخارجية جيرمي ميولار، وبحث معهم سبل التعاون المشترك بين البرلمان الفلسطيني ونظيره السويسري وسبل دعم الحقوق الفلسطينية على الصعيد الدولي.

وأكد النائب المصري خلال اللقاء على ضرورة تشكيل لوبي برلماني أوروبي داعم للحق الفلسطيني، مستعرضا قضية النواب المبعدين والمختطفين والمهدين بالإبعاد، وقال: "الاحتلال الصهيوني ومنذ فوز حماس في الانتخابات البرلمانية بالأغلبية يمارس سياسية تغيب رموز الشرعية الفلسطينية من خلال الاختطاف والإبعاد في انتهاك واضح للحصانة البرلمانية للنواب".

وأضاف: "نحن كبرلمانيين نلتقي مع البرلمانيين السويسريين بشكل معلن وفي إطار العمل البرلماني"، مشيدا بالموقف السويسري المتقدم في التعامل مع برلماني حركة حماس.

وطالب المصري بتقوية العلاقة بين البرلمان السويسري والفلسطيني من خلال لجنة الصداقة بينهما، وإقامة زيارات برلمانية متبادلة، والاتفاق على خطوات عملية لتفعيل التواصل مع دول أوروبا.

من جانبه أكد النائب أبو مسامح أن تعزيز التواصل البرلماني الفلسطيني والسويسري ضرورة سياسية، مشيرا إلى دور اللوبي الصهيوني في تضليل الرأي العام والمجتمع الأوروبي عن القضية الفلسطينية.

ودعا النائب النجار البرلمان السويسري لتكثيف الجهود والعمل على إنهاء أزمة النواب المختطفين والمهدين بالإبعاد، موضحا بأن الاحتلال أبعد نائبين عن مدينة القدس واختطف جميع نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية خلال السنوات الماضية في الضفة الغربية ولا يزال يختطف ٢٣ نائبا منهم.

من جانبه عبر جيرمي ميولار عن أهمية زيارة الوفد البرلماني الفلسطيني لسويسرا، مؤكدا على ضرورة التواصل البرلماني من خلال لجنة الصداقة في كلا البرلمانيين.

واستعرض ميولار أهم نشاطاته في إطار لجنة الصداقة مع المجلس التشريعي الفلسطيني وكذلك مجلس العلاقات الفلسطينية الأوروبية والتي كان آخرها زيارة كل من

قطر وايرلندا لطرح القضية الفلسطينية، مجددا على نزاهة نتائج الانتخابات الفلسطينية في عام ٢٠٠٦ الذي كان مراقبا فيها بمحافظة سلفيت بالضفة الغربية.

ويلتقي مسئول الصليب الأحمر بجنيف

كما التقى الوفد مسئول الصليب الأحمر في الشرق الأوسط في الصليب الأحمر جي ميليت وإلوفيلون خلال لقائه معهم في المقر الرئيس للصليب الأحمر بجنيف قضية النواب وأوضاع الأسرى في سجون الاحتلال والوضع الصحي في قطاع غزة.

خلال وقفة تضامنية داخل مقر الصليب الأحمر بغزة

د. بحر: اختطاف د. دويك مؤامرة والسلطة مدعوة إلى وقف المفاوضات



البواسل ولرأس الشرعية الفلسطينية، ولشهداء شعبنا الفلسطيني وللقدر التي تهود ونطالبه بأن يمضي في المصالحة الفلسطينية". كما طالب الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بأن تسمح بفتح المجلس التشريعي في رام الله لالتزام البرلمانيين لمناقشة هذه القضايا قبل بداية شهر شباط/فبراير المقبل، مشيراً إلى أنه دعا كافة البرلمانيين من كافة الكتل لعقد جلسة طارئة خلال هذه الأيام لمناقشة قضية اختطاف دويك، وأوضح أن إعلان دويك بعدم شرعية المحكمة التي يقف أمامها وعدم اعترافه بها من داخل سجون الاحتلال وأمام القاضي الإسرائيلي وهو مكبل اليدين أمام شاشات التلفزة العالمية، إنما يدل على عزة شعبنا وعزة هذا الإسلام وعزة التمكن بإذن الله.

دعوة للبرلمانات

من جانب آخر شكر بحر كافة البرلمانات العالمية والدولية وجامعة الدول العربية على استنكارهم على هذه الجريمة الإسرائيلية، مضيفاً: "لكن نحن نريد غير الاستنكار، نريد بكل صراحة أن يؤثر على حكوماتهم لتضغط على هذا الكيان الصهيوني".

وأضاف: "إننا باسمكم جميعاً نوجه تحية إجلال وإكبار للدكتور عزيز دويك وإخوانه النواب، وتحية إكبار لكل أسرانا البواسل في سجون الاحتلال الصهيوني وذويهم الذين صبروا كل هذا الصبر، وتحية إجلال للأسرى في سجن عسقلان الذين أعلنوا الإضراب لمدة يومين من أجل أن يقف هذا السجن ويغير معاملته السيئة، ولكن يقابل هذا الإضراب عن الطعام بمنع الزيارة ثلاثة أشهر". كما تطرق بحر إلى معاناة القيادي الأسير في حركة الجهاد الإسلامي الأسير خضر عدنان في سجون الاحتلال الصهيوني، حيث يخوض إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ ٣٦ يوماً ويصر على الاستمرار في الإضراب حتى يجبر الاحتلال على تغيير معاملته مع الأسرى.

دان تحويل د. دويك للاعتقال الإداري

واختطاف طوطح وأبو عرفة من مقر الصليب الأحمر

د. بحر يدعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى فرض عقوبات

رادعة على الكيان الصهيوني

والقوانين الدولية التي تجرم المساس بممثلي الشعوب بالمنتخبين الذين يملكون حصانة برلمانية وقضائية. وأوضح أن موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح لم يتجاوز حدود الشعارات المجردة، ولم يتم ترجمته إلى مواقف عملي لنصرة النواب المختطفين والتصدي للسياسة الصهيونية الإجرامية تجاه المجلس التشريعي ونوابه المنتخبين، ما يستلزم المبادرة الفورية من طرف السلطة الفلسطينية وحركة فتح لجهة فتح أبواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية أمام جميع النواب بدون استثناء، وخصوصاً نواب كتلة التغيير والإصلاح، والتنادي إلى جلسة تشاورية عاجلة بهدف استئناف عمل المجلس التشريعي، والتوقف عن لوك الشعارات الإعلامية التي تخلو من أي رصيد عملي. ودعا بحر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى الانسجام مع مقتضيات العدالة الدولية والقانون الدولي وفرض عقوبات رادعة على الكيان الصهيوني.

من وحي آية



ما نزل بالدكتور عزيز من الاختطاف إرهاباً لما أعدّه الله له في آخر المطاف

النائب / د. يونس الأسطل

(فَالْتَقَطَهُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا؛ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) القصص (٨)

عاد الاحتلال إلى اختطاف نواب حركة حماس من جديد، وكان من آخر تلك الجرائم إعادة الدكتور عزيز دويك إلى الاعتقال، وقد تزامن ذلك مع تكرار اختطاف النائب خالد طافش، وقبل مُضيّ أربع وعشرين ساعة إذا بهم يُلحقون النائب محمد طوطح، والوزير السابق عن القدس المهندس خالد أبو عرفة برئيس المجلس، وبالنائبين محمد أبي طير وأحمد عطون، حيث قاموا باختطافهما من خيمة الاعتصام بالصليب الأحمر؛ بهدف تنفيذ قرار إبعادهما عن المدينة المقدسة، في إطار سياسة التهجير والتهويد؛ رغبة في تحقيق أحلامهم بجعل مدينة القدس عصمة أبدية لهم، ثم كان اختطاف النائب عبد الجابر فقهاء. وهنا يحق لنا أن نتساءل: من الذي آذى د. عزيز دويك أكثر: السلطة أم الصهاينة؟ إذ من المعلوم أنه قد اعتقل من قبل، وأُبعد إلى مرج الزهور، ثم اختطف ثلاث سنين كاملة، وهو رأس الشرعية الشعبية، لا لذنوب اقترفه، إنما لإحداث اختلال في التركيبة السياسية للمجلس التشريعي، ولا شك أن المستفيد الأول من ذلك الاعتقال هو الاحتلال، ثم الكتلة الثانية والأخيرة في المجلس، بحكم أن تركيبة المجلس، موزعة بين الكتلتين، باستثناء تسعة مقاعد للقوائم الأخرى، وتعدادها أربع، وهذا هو الاحتلال يعيد اختطافه، واختطاف إخوانه النواب من التغيير والإصلاح، ويكاد يناهز عددهم اليوم الثلاثين، في حين نافوا في المرة الأولى عن الأربعين، ولعل السر في هذا أنه جرى الاتفاق مؤخراً على تفعيل المجلس في مطلع شباط، كخطوة من خطوات المصالحة الداخلية، ويبدو أن الأطراف التي تتلصق في تطبيق المصالحة لا رغبة لها في تفعيل المجلس، وكان أقرب السبل لخلط الأوراق هو اختطاف رئيس المجلس تارة أخرى، ولو كان القوم برنين من هذه الشبهة لاستجابوا للأصوات المنادية بإفشال سياسة الاحتلال، وتفعيل المجلس بالفعل، وبرئاسة الدكتور عزيز دويك وهو في سجنه، لكن هذه الأمنية ليست أكثر من صيحة في واد، أو نفضة في رمد، وهذا ليس مستهجناً ممن عدوا على بيته يوماً فأحرقوه، وعلى مرافقيه فطار دهم، وعلى إخوانه النواب فأهانوهم، واقتحموا مكاتبتهم، وعبثوا في أدواتها وحواسيبها، ثم رفضوا كل بدائل الفقه القانوني المقاوم باعتبار النواب المختطفين حاضرين بالتوكيل أو غيره، ثم جرى تعطيل المجلس بالكلية، وحين من الله على رئيس المجلس بالإفراج أُلقي في وجهه إلى اليوم، بل لم يسلم في فترة سابقة من إضرام النار في بعض جوانبه من الشبهة المحسوبة على حركة فتح.

ولعل واحدة من أسوأ الإهانات ألا يسمح له بأكثر من دقائق معدودات في مهرجان الاحتفاء بصفقة الأسرى، وراح أحد رعيته يقدمه بلقب نائب في المجلس التشريعي، مع أن حقه القانوني أن يكون رئيس السلطة كلها منذ التاسع من كانون الثاني قبل ثلاث سنين، يوم انتهت شرعية محمود عباس، لكنه ظلّ متربّعاً على الكرسي؛ كإغتصاب سلام فياض للحكومة هناك دون الرجوع للمجلس التشريعي، بل بلغت الوقاحة ذروتها حين هموا أن يقطعوا كلمته الموحدة، وأن يطرحوه عن المنصة؛ لأنه وجّه التحية للذين كانوا سبباً في هذه الصفقة دون أن يسميهم.

أما آية المقال فتخبر عن سيدنا موسى عليه السلام يوم كان رضيعاً، وقد ولد في سنة كان آل فرعون فيها يقتلون الذكور من مواليد بني إسرائيل، غير أن أمه قد وضعت في تابوت بإلهام الله، وألقت به في اليم، فعثر عليه جند فرعون، ولما هم فرعون بقتله كان الله تبارك وتعالى قد ألقى محبته في قلب امرأة فرعون، وكانت مؤمنة تكتم إيمانها، فتفرست فيه الخير، وشفعت له، عسى أن ينفعهم، أو يتخذوه ولداً، وبذلك نجا من الذبح، وشب في قصر فرعون، وتشرّب دروساً في القيادة منذ صباه، وقد كانت العاقبة أنه كان للفراعنة عدواً وحزناً؛ ذلك أنه صار نبياً رسولاً، بل كان من أولي العزم من الرسل، وشاء الله أن يكون سبباً في إخراج آل فرعون من جنات وعيون، وزرع ومقام كريم، ونعمة كانوا فيها فاكهين، بل إن الله جل جلاله قد أخذ فرعون وجنوده فنيذهم في اليم، وأدركهم الغرق وبنو إسرائيل ينظرون، وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة، ويوم القيامة هم من المقيوبين. وقد ختم الآية بتأكيد أن فرعون، ووزيره هامان، وجنودهما حتى من عملائهم في بني إسرائيل، كانوا خاطئين؛ أي مرتكبين للكبائر والكبائر بالعلو والظلم والعتو؛ فقد طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد، فصّب عليهم ركب سوط عذاب، ومنه أن يلتقطوا سيدنا موسى وليداً، وأن يدفعوا أجرة رضاعه وحضائه لأمه وهم لا يعلمون، ثم يكون سبباً في استدراجهم إلى حتفهم وهلاكهم.

إن د. عزيز دويك وأضرابه من المؤمنين المجاهدين حين يلتقطهم أو يختطفهم أحفاد فرعون وهامان وقارون يكون ربههم بذلك يصنعهم على عينه، ويصطنعهم لنفسه، إذ من الضروري أن يظل هؤلاء القادة رمزاً للتضحية، وأسوة حسنة للصامدين، وإماماً للمتقين؛ فإن الشعب الفلسطيني اليوم خير الشعوب في نظر أممنا العربية والإسلامية، وإن الثورات العربية تتمخض عن قيادة إسلامية عبر صناديق الاقتراع، وإن الدكتور عزيز سيكون يوماً قريباً عزيزاً للأمة، يقال له: يا أيها العزيز مسناً وأهلنا الضّر، وجننا ببضاعة مُزجاة، فأوف لنا الكيل، وتصدق علينا، كما قيلت لسيدنا يوسف عليه السلام بعد أن لبث في السجن بضع سنين، وأما الصهاينة فسوف يفرقهم طوفان الأمة الزاحف من العواصم العربية والإسلامية؛ إذ إن من شعارات النازيين: الشعب يريد تحرير القدس، والشعب يريد تحرير فلسطين، ويومها سيدرك الصهاينة أن التناطحهم لأسيادنا في الحركة الإسلامية كان خطأ، ولات الحين حين مناص، فقد تأذّن ركب ليبعث عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب. والله غالب على أمره، ولكن الصهاينة لا يعلمون

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر أن قضية اختطاف رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك تعد جزءاً من مؤامرة كبيرة تحاك ضد الشعب الفلسطيني وقضيته، وهي على مستوى تهويد القدس وتهجير أهلها وإبعاد النواب المقدسيين وعلى مستوى التوسعات الاستيطانية وسياسة الاغتيالات.

مؤامرة كبيرة

وقال بحر خلال وقفة تضامنية مع دويك داخل مقر لجنة الصليب الأحمر في غزة: "إن المجلس التشريعي والفصائل الفلسطينية جميعها موحدة أمام أسرانا البواسل في سجون الاحتلال، وموحدة أمام قضية دويك واختطافه بطريقة القرصنة التي تعد جزءاً من مؤامرة كبيرة ضد القضية الفلسطينية على مستوى إبعاد النواب المقدسيين وعلى مستوى الاستيطان والاغتيالات.

واعتبر بحر الجريمة الإسرائيلية باعتقال دويك "مخالفة لكل قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي ومخالفة لاتفاقيات جنيف، ومع ذلك أين المتشدقون بالديمقراطية في العالم الحر وأوروبا وأمريكا وكل أحرار العالم؟!"

وحمل بحر "إسرائيل" المسؤولية الكاملة عن هذا الاعتقال، وأضاف: "نقول للاحتلال إن عليك أن تفرج عنه (دويك) فوراً لأنه رمز الشرعية الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية".

قطع المفاوضات

في غضون ذلك دعا بحر رئيس السلطة محمود عباس إلى قطع كافة أشكال التفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي احتراماً للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ولرأس الشرعية الفلسطينية عزيز دويك ولشهداء شعبنا الفلسطيني، مطالباً إياه بالمضي قدماً في المصالحة الفلسطينية، وقال: "نحن باسم شعبنا ندعو عباس لقطع هذه المفاوضات العنيفة والاستكشافية على حد قوله، احتراماً لأسرانا

خلال مسيرة أمام مقر الأمم المتحدة تضامناً مع د. دويك والنواب المختطفين

د. بحر يدعو الكتل والقوائم البرلمانية لحضور جلسة برلمانية اليوم الخميس وينتقد زيارة «أشتون» وازدواجيتها المقيتة

وزير الأسرى: اختطاف النواب من مقر الصليب الأحمر استهانة بالقانون الدولي

المشاركون سلموا ممثل بان كي مون رسالة تدعوه لوقف سياسة الإحتلال تجاه النواب



دعا رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر حركتي فتح وحماس وكافة الكتل البرلمانية للمشاركة في جلسة برلمانية في غزة تنعقد اليوم الخميس لمناقشة كافة القضايا المطروحة على الساحة الفلسطينية.

وجه طافح بالإرهاب

وأكد بحر خلال مؤتمر صحفي عقده أمام مقر الأمم المتحدة بغزة عقب مسيرة راجلة انطلقت من أمام المجلس التشريعي وانتهت بتسليم رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة دعه لوقف السياسة الإسرائيلية تجاه النواب والمجلس التشريعي، بمشاركة عشرات النواب والوزراء وقيادات الفصائل وعدد من الأسرى المحررين، أن الجرائم التي يرتكبها الإحتلال الإسرائيلي بحق النواب الشرعيين تؤكد على وجهه الحقيقي الطافح بالإجرام والإرهاب.

وانتقد بحر زيارة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاترين أشتون للاحتلال ورام الله، مؤكداً أن زيارتها تأتي من باب

الضغط على السلطة من أجل استكمال المفاوضات الضارة بالمصالحة الفلسطينية والقضية الوطنية.

أشتون.. ازدواجية مقيتة

واستهجن بحر موقف أشتون لعدم زيارتها المنازل والمؤسسات التي هدمت في قطاع غزة، متسائلاً: "أنت اليوم تزورين غزة، فهل تزورين الجرحى وأسر الشهداء، وهل تزورين البيوت التي هدمت والمؤسسات التي قصفت، هل تزورين المجلس التشريعي الذي دمر بالقذائف الصهيونية؟". وأضاف: "هل تقفين على معاناة الشعب الفلسطيني، أم أنك ستمرين كما مر بان كي مون عندما زار بيت شاليط ورفض زيارة بيت أي أسير، هل تقفين مع الشعب الفلسطيني ليفك العدو حصاره على غزة؟".

وطالب بحر أشتون بالانحياز للحقيقة والضحية، والتخلي عن الازدواجية المقيتة وألا تقف مع الجاني والمجرم المحتل.

وأكد أن الإجراءات الإسرائيلية من خلال ابتزاز المخابرات الإسرائيلية التي تهدد النواب بإغلاق

مكاتبهم، تشكل مخالفة لكافة الأعراف والمواثيق الدولية ومنها اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي والإنساني.

استهانة بالقانون الدولي

بدوره، عدّ وزير الأسرى د.عطا الله أبو السبح عملية اختطاف النواب من داخل مؤسسة الصليب الأحمر الدولية استهانة بالقانون الدولي، مشيراً إلى أن ذلك لو مورس في أي دولة لاعتبرت بأنها مورست جرائم من الدرجة الأولى.

ودعا أبو السبح الصليب الأحمر إلى اتخاذ موقف مختلف، مشيراً إلى أن الإحتلال الإسرائيلي يمارس جرائمه بحق النواب، الأمر الذي يمثل استهانة بالسلطة الفلسطينية والنظام العربي كله.

كسر حاجز الصمت

من جهته، أكد الأسير المحرر توفيق أبو نعيم تضامن شعبنا ومؤازرته لأسرى الشعب الفلسطيني وخاصة أعضاء المجلس التشريعي، داعياً الأمم المتحدة إلى كسر حاجز الصمت في مواجهة الجرائم الإسرائيلية.

آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

متى يكون الوطن أولاً؟!

منذ اختطاف د. عزيز دويك قبل أسبوع لم نعاين موقفا فلسطينيا واحداً، جاداً ومستولاً، على المستوى الرسمي حتى الآن؟! كم من الوقت يلزم منا كفلسطينيين كي نبذل حد إعلان التضامن الفعلي مع أنفسنا، ونخلص من ذاتنا الشخصية والحزبية التي أضرت بوطننا وقضيتنا، ونقرر، فعلياً، الشروع في مرحلة بناء الكرامة الوطنية القائمة على أساس مواجهة مخططات وإجراءات وسياسات الإحتلال؟!

بكل أسف، لا مؤشرات إيجابية في الأفق على الإطلاق، ولا بوادر أو إرهابات على إمكانية التأسيس لمرحلة جديدة ذات بال في حياة شعبنا وقضيتنا

كيف يمكن تقييم الموقف الفلسطيني الرسمي الذي أحجم حتى اللحظة عن اتخاذ أية خطوة ذات مغزى نصره لقضية اختطاف د. دويك وإخوانه النواب المختطفين في الوقت الذي يقيم فيه علاقات طبيعية ويجري اتصالات اعتيادية ويواصل المفاوضات مع الإحتلال، وكان شيئاً لم يكن؟!

تحت أي خانة أو إطار يمكن رصد وتشخيص موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح إزاء رفض التعاطي مع الدعوات الصادقة والمنشآت العاجلة حول عقد جلسة تشاورية تعيد الطريق نحو التمام المجلس التشريعي بشكل موحد في الضفة والقطاع أوائل شهر شباط/فبراير المقبل؟!

بل إن الفاجعة تبلغ مداها حين تدرك أن كتلة فتح أحجمت عن المشاركة في الوقفة التضامنية مع د. دويك التي شاركت فيها معظم الكتل والفصائل في باحة التشريعي الثلاثاء الماضي؟!

والأنكى من ذلك حين تقلّب النظر في ردود الفعل الصادرة عن الرئاسة الفلسطينية وكتلة فتح البرلمانية فيجبك الاستخفاف الكبير بالشاعر الوطنية، لتجد، وبكل مرارة، أن الرئاسة وفتح لا تعترفان مع د. دويك كرئيس للمجلس التشريعي، وكأننا قد عدنا أدرجاً إلى مرحلة المزايدة الداخلية التي يفترض أن تكون وراء ظهورنا باعتبارها أحد مخلفات الماضي البغيض.

لا نجادل في أن أبو مازن يخضع لضغوط خارجية هائلة، إسرائيلية وأميركية، لمنع اتخاذ أي خطوة إيجابية على الصعيد الفلسطيني الداخلي، ونتفهم مكرهين بطء التساوق مع متطلبات المصالحة، إلا أننا لا نتفهم مطلقاً الانسلاخ الكامل عن استحقاقات المصالحة، ولا يمكن أن نتجرع السلوك الفتحاوي تجاه قضايا تدخل ضمن إطار البيدييات كرفض المشاركة في الاعتصام التضامني مع د. دويك، وقضية جوازات السفر، وغيرها من القضايا البسيطة.

مشكلة فتح مزدوجة وذات رأسين، أو لاها الاستجابة التامة للضغط والتهديد الخارجي وعدم الاستعداد للمواجهة والتضحية عبر قرارات وطنية جريئة، وثانيها النعرة الحزبية القائلة التي تستشري داخل مراكز لا بأس بها داخل فتح، ولا ترى في الوطن سوى مزرعة خاصة تستعصي على كل قيم الشراكة ومفردات الوحدة والوفاق.

لا زلنا بحاجة إلى جهد استثنائي لهدم موروث الانقسام وقيم التحجر والانغلاق الوطني التي تجد تجسيدات لها بوضوح في عمق ساحتنا الوطنية، كي نحبو بعدها -بحق- نحو قضاء الحرية والتحرر والنهوض الوطني.

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا

إعلان عن استقبال شكاوى المواطنين

استمراراً لنهج المجلس التشريعي في تلقي شكاوى المواطنين والعمل على حلها، فإن رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر يعلن عن استقبال المواطنين يوم السبت من كل أسبوع ابتداءً من يوم السبت الموافق ٢٠١٢/١٢/٢٨ من الساعة العاشرة صباحاً حتى الثالثة بعد الظهر في مقر المجلس التشريعي بغزة.

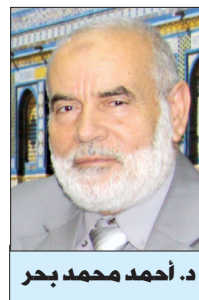
وتفضلوا بقبول التحيّة والتقدير

د. أحمد بحر

رئيس المجلس التشريعي بالإنابة



د. محمد سعد الكتاتني



د. أحمد محمد بحر

د. بحريهنى الكتاتني بانتخابه رئيساً لمجلس الشعب المصري

هنأ د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. محمد سعد الكتاتني بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس الشعب المصري.

وقال بحر في رسالة إلى الكتاتني: "أتقدم باسم إخواني في المجلس التشريعي الفلسطيني وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس المختطف في سجون الإحتلال وباسم شعبنا الفلسطيني بأحر التهاني والتبريكات بانتخابكم رئيساً لمجلس الشعب المصري "برلمان الثورة".